

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

اتسم الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية بتعرضه لعدد كبير من الأزمات، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، ولكن الجديد في الأمر هو تقارب تلك الأزمات. فما لبث الاقتصاد العالمي أن بدأ في التعافي نسبياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2010، ومن ثم تحقيق معدلات نمو قريبة من تلك التي كان يحققها قبل الأزمة، إلا وعاد ليقع على حافة مرحلة أخرى من الانكماش نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، فلقد زادت حدة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر، وهو ما دفع دول المنطقة إلى تبني سياسات مالية تقشفية لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة مما أضعف من فرص النمو والتوظيف في تلك المنطقة.

وفي الواقع أن أزمة الديون لم تقف عند حدود منطقة اليورو بل امتد تأثيرها للولايات المتحدة التي تعاني هي الأخرى من ارتفاع الديون والبطالة. من جانب آخر أثر زلزال اليابان وما ترتب عليه من موجات سونامي، والتسرب الإشعاعي سلباً على أداء الاقتصاد الياباني. وقد ساهمت هذه العوامل في أن يحقق الاقتصاد العالمي معدلات نمو أقل من تلك المحققة عام 2010، حيث نما بمعدل 3.9 في المائة فقط في عام 2011 مقابل 5.3 في المائة في عام 2010. وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقد سجلت هذه الدول كمجموعة بما فيها منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة معدل نمو بلغ 1.6 في المائة في عام 2011 مقابل 3.2 في المائة في عام 2010. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فعلى الرغم من تحقيق هذه الدول معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أنها لا تزال أقل من تلك المحققة عام 2010، حيث بلغ معدل نموها 6.2 في المائة في عام 2011 مقابل 7.5 في المائة في عام 2010.

وقد استمر معدل التضخم في الارتفاع نسبياً في عام 2011، حيث ساهمت بعض العوامل في ارتفاع المستوى العام للأسعار في عام 2011 أهمها، ارتفاع أسعار الغذاء وأسعار النفط، لذا فقد ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. من جانب آخر انعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية في الاقتصادات المتقدمة على نمو التجارة الخارجية عام 2011، حيث تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية إلى 6.3 في المائة في عام 2011 مقابل 14.3 في المائة في عام 2010.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ليلبلغ نحو 5982 مليار دولار في عام 2011 مقابل حوالي 5443 مليار دولار في عام 2010. وقد شهدت أسعار الصرف تطورات خلال عام 2011، حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني.

نمو الاقتصاد العالمي⁽¹⁾

يشكل الاقتصاد الأوروبي أكبر كتلة اقتصادية عالمية، فهو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، فالاقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 15.2 تريليون دولار، ومن ثم فإن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصادات الأوروبية وما نجم عنها من إنباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما كان للأزمة العديد من التداعيات الاقتصادية والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي برمته، فبعد أن بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية التي اعترته عامي 2008 و2009 وبدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع في عام 2010، عاد ليحقق معدل نمو أقل في عام 2011، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 نموا بلغ 3.9 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 5.3 في عام 2010.

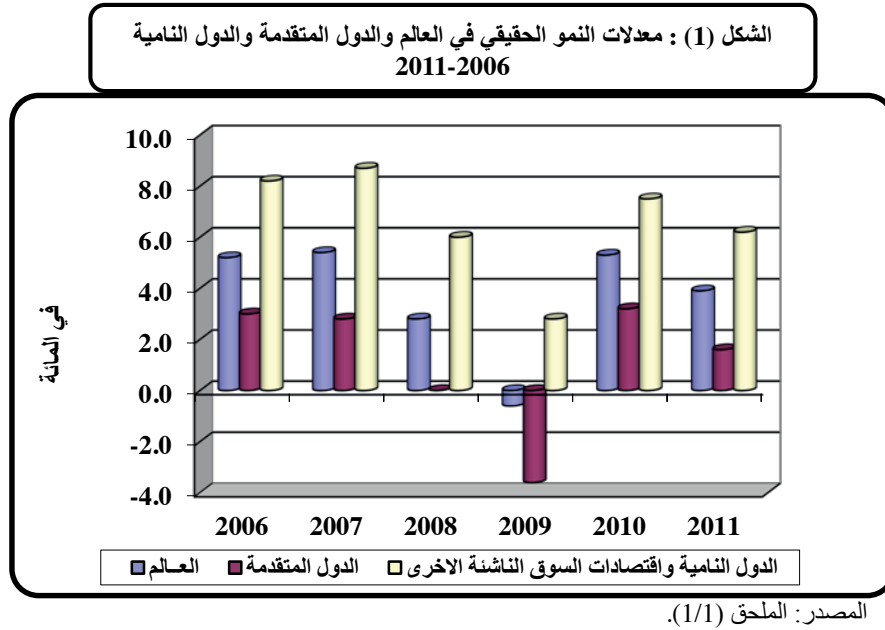
وكما هو متوقع فقد قادت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى النمو في عام 2011، على ضوء تراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، والتي تعاني من مستويات عالية من الدين الحكومي، في الوقت الذي ساهمت فيه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وفي مقدمتها الصين، والتي لم تتجاوز مديونيتها الحدود الآمنة (60 في المائة من الناتج)، بنسبة كبيرة في زيادة إجمالي الناتج العالمي في عام 2011، ومن ثم أصبحت هي التي تقود النمو الاقتصادي العالمي، حيث بلغ معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى أربعة أمثاله في الدول المتقدمة في عام 2011.

فقد حققت اقتصادات الدول المتقدمة الرئيسية (الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا) معدل نمو بلغ 1.6 في المائة في عام 2011 مقابل 3.2 في المائة خلال في عام 2010، في حين أن معدل النمو كان أحسن حالا في الدول المتقدمة الأخرى (الدول الآسيوية حديثة التصنيع وأستراليا) بالرغم من انخفاضه عما هو محقق في عام 2010، حيث بلغ 3.2 في المائة مقابل 5.8 في المائة في عام 2010. أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد حققت معدلات نمو مرتفعة، رغم كونها أقل من تلك المسجلة في عام 2010، وهو ما يرجع إلى تأثير الدول النامية بصفة عامة بشكل أقل بأزمة الديون السيادية الأوروبية بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى ساهمت في قيادة الدول النامية للنمو الاقتصادي العالمي عام 2011 من أهمها:

- ارتفاع مستويات الطلب المحلي في الدول النامية مما عوض انخفاض مستويات الطلب الخارجي على صادراتها من قبل الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند.
- انتعاش مستويات التوظيف في الدول النامية في عام 2011 ومن ثم انخفاض البطالة إلى معدلات أقل مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.
- ارتفاع الأسعار العالمية للبترول، مما ساهم في ارتفاع معدل النمو في الدول المنتجة والمصدرة له.
- الارتفاع الكبير في صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية خلال عام 2011.

(1) المصدر: صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2012.

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى بلوغ النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى معدل 6.2 في المائة في عام 2011 مقابل 7.5 في المائة في عام 2010، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية، الملحق (1/1) والشكل (1).



وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للدول المتقدمة⁽²⁾، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حققت في عام 2010 نمواً مرتفعاً بلغ معدله 3 في المائة، إلا أنها سجلت تراجعاً في معدل نموها في عام 2011 ليبلغ 1.7 في المائة، وهو ما يرجع إلى استمرار تأثير الاقتصاد الأمريكي بآثار الأزمة المالية العالمية. ولعل أبرز مؤشر على ذلك عدم القدرة على رفع مستويات الائتمان وبالتالي تنشيط الاستهلاك الداخلي الذي يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى محدودية فرص التشغيل التي أمكن توفيرها في الاقتصاد الأمريكي عام 2011 مما جعل معدل البطالة مازال أعلى مما كان عليه قبل الأزمة، ناهيك عن تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد الأمريكي استناداً إلى الروابط الاقتصادية القوية بين الاقتصاديين.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فقد استمرت في تحقيق معدل نمو منخفض بلغ 1.4 في المائة في عام 2011 مقابل 1.9 في المائة في عام 2010، وهذا المعدل متوقع في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في المنطقة خلال عام 2011 ومن ثم تزايد حالة الضعف القائم في القطاع المصرفي. كما ساهم في توضع معدل النمو الإجراءات التي اتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثره أيضاً بالسياسات المالية التقشفية المتبعة. ورغم الخطوات التي اتخذت في منطقة اليورو من أجل حل منظم لمشكلة الديون إلا

(2) تشمل الدول المتقدمة في " أفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2012 " الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

أن تلك الإجراءات قد أدت إلى استمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الوفاء بالتزامات الديون السيادية لدى بعض الاقتصادات الكبرى داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة الاقتصاد الإيطالي، أنظر الإطار.

الإطار

أزمة الديون السيادية الأوروبية

تعتبر أزمة اليونان المالية من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضاً أكبر تحدٍ للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل أيضاً على الجانب السياسي، حيث أطاحت الأزمة بثمانى حكومات أوروبية. فقد أدت الأزمة المالية العالمية لعامي 2008 و2009 إلى ركود اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، كما فاقمت الأزمة من مشكلات اليونان التي شهدت زيادة في عجز الموازنة وارتفاع في نسبة البطالة لتصل إلى 21.1 في المائة في شهر فبراير 2010. ومع استمرار الضعف الاقتصادي وزيادة الإنفاق اضطرت الحكومة اليونانية إلى مضاعفة الاقتراض في السنوات السابقة للأزمة المالية وخلالها، في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة، مما يعني ارتباط أزمة اليونان بشكل وثيق بالأزمة المالية العالمية حيث ضرب الركود الاقتصادي العالمي بعمق الاقتصاد اليوناني.

وقد عمدت اليونان وعدد من دول منطقة اليورو إلى ضخ السيولة لتحفيز الاقتصاد فتم اللجوء للاستدانة الخارجية والتي تضمنت وأدت إلى العجز عن سداد الديون السيادية. فقد وصلت الديون السيادية في إيطاليا إلى 1.7 تريليون يورو، وفي إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، ويتضح حجم مشكلة اليونان في ضوء حجم الناتج المحلي لليونان والذي يشكل حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي لمنطقة اليورو، ولكن عجز الموازنة العامة في اليونان يشكل 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو.

وقد ساهم في تفاقم أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بداية الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعدى 300 مليار يورو، وهو ما انعكس أثره سلباً على جميع الأسواق الأوروبية. وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود اتحاد أوروبي نقدي مع انفصام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الاتحاد وفقاً لاتفاقية ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الاتحاد وفي مقدمتها اليونان.

وقد عمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى علاج أزمة الديون، حيث أقر قادة الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مالياً يضمن تشديد ضبط الميزانيات ووضع حد للدين العام لدول الاتحاد، وفرض عقوبات تلقائية بحق الدول المخالفة، والبدء في إنشاء اتحاد مالي، رغم رفض بريطانيا والمجر والدنمارك لهذا الاتفاق. كذلك تم إنشاء صندوق إنقاذ بقيمة 440 مليار يورو استقادت منه إيرلندا بمبلغ 85 مليار يورو في عام 2010، واليونان بمبلغ 110 مليارات يورو في عام 2010 و160 مليار يورو في عام 2011 والبرتغال بمبلغ 87 مليار يورو في عام 2011. فضلاً عن التقشف في الميزانيات من خلال خفض النفقات والرواتب وزيادة الضرائب وقد لقيت الإجراءات رفضاً شعبياً واحتجاجات واسعة.

وبالرغم من تلك الجهود إلا أن خطر الإفلاس مازال يحيط ببعض دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها اليونان وإيرلندا والبرتغال، ومن ثم فإن تداعيات أزمة الديون المتفاقمة في منطقة اليورو ستؤثر في استقرار النظام المالي العالمي. فالعالم مقبل على أزمة مالية وركود اقتصادي إن لم تتعامل أوروبا بجدية وبشكل فعال مع نظامها المصرفي والمالي.

أما المملكة المتحدة، فلم يكن اقتصادها أحسن حالا من اقتصادات منطقة اليورو بل أن أدائه عام 2011 كان متواضعا مقارنة بأداء اقتصاد منطقة اليورو، حيث بلغ معدل النمو فيها نحو 0.7 في مقابل 2.1 في المائة في عام 2010، وبذلك فقدت المملكة المتحدة مكانتها كسادس أكبر اقتصاد في العالم عام 2011، لصالح البرازيل. وهذا النمو المتواضع لاقتصاد المملكة المتحدة أمر متوقع في ظل الزيادة الكبيرة في ديون القطاع غير المالي. فوفقا لتقرير بنك التسويات الدولية زادت قيمة القروض الممنوحة من المؤسسات المالية للهيئات والمؤسسات غير المالية في المملكة المتحدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 322 في المائة عام 2010، وهذا بالطبع له تأثير سلبي على النمو.

وفيما يتعلق باليابان، فقد عانى الاقتصاد الياباني من نفس المشاكل التي عانت منها اقتصادات الدول المتقدمة من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الدين العام، بالإضافة إلى ذلك فقد تأثر الاقتصاد الياباني بأحداث الزلزال المدمر والذي أدى إلى خسائر بشرية ومادية فادحة. وحقق الاقتصاد الياباني إثر ذلك انكماشاً خلال عام 2011 بلغ معدله 0.7 في المائة مقابل نمو بلغ معدله نحو 4.4 في المائة في عام 2010.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽³⁾، فقد انخفض معدل نمو الدول الآسيوية حديثة التصنيع ليلبلغ 4.0 في المائة في عام 2011 مقابل 8.5 في المائة في عام 2010، وهذا أمر متوقع نظراً لأن التجارة الخارجية هي قاطرة النمو في تلك الدول، ومن ثم فإن أي تباطؤ في التبادل التجاري الدولي سينعكس عليها بشكل كبير، ومن ثم فإن انكماش الاقتصاد الياباني والطلب الخارجي لأوروبا انعكس على معدل النمو لتلك المجموعة. كما انخفض معدل النمو في استراليا من 2.5 في المائة في عام 2010 إلى 2.0 في المائة في عام 2011.

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة⁽⁴⁾ فقد كانت أقل تأثراً بأزمة الديون الأوروبية، ورغم النمو البطيء في اقتصادات الدول المتقدمة والتي لها تأثيرها السلبي على نمو اقتصادات الدول النامية باعتبار أن صادراتها تتجه في المقام الأول إلى الدول المتقدمة، إلا أن النمو القوي للطلب المحلي في الدول النامية وانتعاش أسعار النفط ساهما في تحقيق الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة نمواً مرتفعاً نسبياً بلغ معدله 6.2 في المائة في عام 2011 مقابل 7.5 في المائة في عام 2010.

وبلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد كانت الدول النامية الآسيوية⁽⁵⁾ أكثر المجموعات ارتفاعاً في معدل نموها، الذي بلغ نحو 7.8 في المائة في عام 2011 مقابل 9.7 في المائة في عام 2010. ويرجع ذلك إلى ارتفاع

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى في "أفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2012"، استراليا، التشيك، الدانمارك، أيسلندا، اسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا بالإضافة إلى الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي : هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(4) تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية : إفريقيا جنوب الصحراء، وسط وشرق آسيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

(5) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات وفيتنام.

النمو في كل من الصين والهند بمعدل 9.2 في المائة و 7.2 في المائة على التوالي في عام 2011 . وبالرغم من تأثير أزمة الديون الأوروبية على معدل النمو في الصين في عام 2011، إلا إن خطط الصين لتحويل نمط النمو الاقتصادي من الاعتماد على الأسواق الخارجية إلى توسيع الطلب المحلي لتعزيز الاستهلاك المحلي وخفض الاختلالات التجارية الضخمة قد ساهمت في هذا النمو المرتفع.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁶⁾، فقد تأثرت اقتصاداتها بعاملين رئيسيين، الأول إيجابي وهو ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن عدداً كبيراً من دول المجموعة منتجة ومصدرة له، والآخر سلبي وهو التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أثرت بصورة سلبية على اقتصادات دول المنطقة في الأجل القصير. وكمحصلة لهذين العاملين فقد تمكنت دول المجموعة من تحقيق معدل نمو بلغ 3.3 في المائة في عام 2011 مقابل 4.9 في المائة في عام 2010. وبالطبع كان لأزمة الديون الأوروبية والإجراءات التقشفية المتخذة في منطقة اليورو تأثيرها السلبي أيضاً على دول المنطقة باعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول لمعظم دول المنطقة.

وبالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁷⁾ فقد بلغ معدل نموها 5.1 في المائة في عام 2011 مقابل 5.3 في المائة في عام 2010 ، ويلاحظ أن هناك عدة عوامل أثرت في اتجاهات متباينة على معدلات النمو بهذه الدول من أهمها عودة تدفقات رؤوس الأموال لتلك الدول إلى سابق عهدها قبل الأزمة، وانخفاض أسعار السلع الأولية خاصة المعادن، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁸⁾، فقد كانت هي المجموعة الوحيدة التي حافظت تقريباً على نفس معدل نموها لعام 2010، حيث بلغ معدل نمو هذه المجموعة 4.9 في المائة في عام 2011.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁹⁾ وبالرغم من الأزمة التي واجهتها أوروبا إلا أنها حققت معدل نمو بلغ 5.3 في المائة في عام 2011 مقارنة بمعدل 4.5 في المائة في عام 2010، و يرجع ذلك إلى أجور العمالة المنخفضة فيها مما ساعد علي التوسع في إقامة صناعات مغذية للصناعات القائمة في أوروبا الغربية، بل إلى تحول عدد من شركات دول أوروبا الغربية لإقامة مصانع لها في تلك الدول خاصة صناعة السيارات، حيث أصبحت تلك الصناعة تلعب دوراً

(6) تشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول العربية التالية : البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات، اليمن، السودان ، الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، جيبوتي، بالإضافة إلى إيران.

(7) تضم مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء: أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكامرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، القمر، الكونجو الديمقراطية، الكونجو، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزنبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

(8) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجيكستان، كازاخستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(9) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

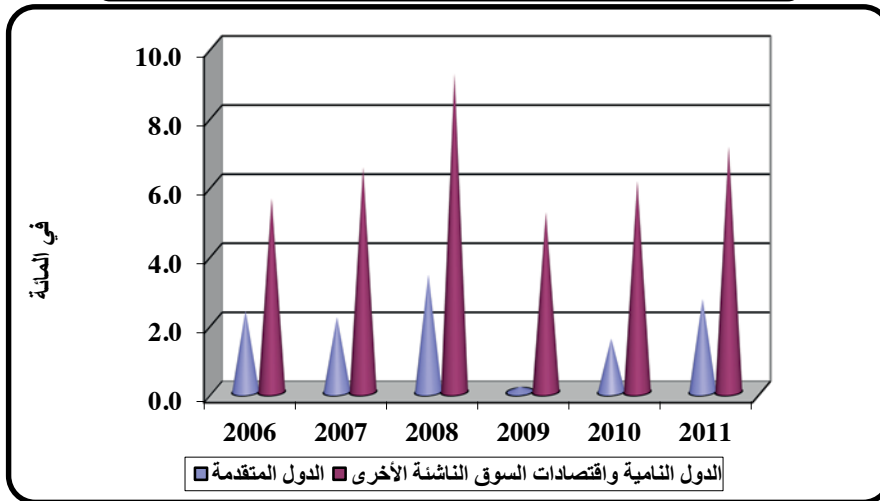
هاماً في نمو اقتصادات تلك الدول وأصبحت دول وسط وشرق أوروبا من المناطق التي تتلقى تدفقات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي⁽¹⁰⁾ فقد انخفض معدل النمو ليبلغ 4.5 في المائة في عام 2011 مقابل معدل نمو بلغ 6.2 في المائة في عام 2010.

التضخم

تشير البيانات إلى ارتفاع معدل التضخم في مختلف دول العالم في عام 2011، حيث بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 2.7 في المائة مقابل 1.5 في المائة في عام 2010، وهو قريب من الحدود العليا للمعدلات المستهدفة مسبقاً من قبل المصارف المركزية لتلك الدول ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها، عودة السياسات المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصادات المتقدمة، وكذلك قيام المصارف المركزية لتلك الدول بضخ السيولة في الاقتصاد للتغلب على الانكماش الذي تعانیه في أعقاب الأزمة المالية. كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 6.1 في المائة في عام 2010 إلى 7.1 في المائة في عام 2011، وقد ساهم في تسجيل هذا المعدل المرتفع ارتفاع معدلات الطلب في الدول النامية الكبرى والنتيجة عن ارتفاع مستويات الدخل وارتفاع أسعار الغذاء والنفط، بالإضافة الى التطورات السياسية في المنطقة العربية والتي أدت إلى اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية
2011-2006



المصدر : الملحق (2/1).

⁽¹⁰⁾ تضم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الدول التالية: الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بليز، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدومينيكان ودومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غويانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا، وترينيداد وتوباغو.

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت معدلات التضخم. ففي مجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا ليبلغ 3.1 في المائة و2.7 في المائة و4.5 في المائة و2.9 في المائة على التوالي عام 2011 مقابل 1.6 في المائة و1.6 في المائة و3.3 في المائة و1.8 في المائة على التوالي في عام 2010، أما في اليابان فقد استمر الانكماش في مستوى الأسعار ولكن بمعدل سالب أقل بلغ 0.3 في المائة في عام 2011 مقابل معدل سالب بلغ 0.7 في عام 2010.

ولم يختلف الوضع في الدول المتقدمة الأخرى التي شهدت زيادة في معدل التضخم من 2.4 في المائة في عام 2010 إلى 3.3 في المائة في عام 2011. أما مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد شهدت ارتفاعاً في معدل التضخم بلغ نحو 7.1 في المائة في عام 2011، وهو ضعف مثيله في الدول المتقدمة، وذلك مقارنة بمعدل التضخم المسجل في عام 2010 والبالغ 6.1 في المائة.

البطالة

تعد معدلات البطالة المرتفعة معوقاً رئيسياً يحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة، فاستمرار مشكلة البطالة لفترات زمنية طويلة يؤدي إلى تناقص إنتاجية الاقتصاد نتيجة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة بطالة مزمنة. وبالرغم من توقعات الخبراء بتقلص حجم البطالة مع انحسار آثار الأزمة المالية العالمية إلا أن البيانات تشير إلى بقاء معدلات البطالة عند مستويات أعلى من تلك المسجلة قبل الأزمة، بل أنها ارتفعت في بعض المجموعات والدول عما كانت عليه في عام 2010، نظراً لأن الوظائف الجديدة التي تم توفيرها خلال عامي 2010 و2011 لم تكن كافية لإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة خاصة في اقتصادات الدول المتقدمة. كما أن الإجراءات المالية التقشفية التي تبنتها بعض دول منطقة اليورو تنذر بزيادة نصيب البطالة الهيكلية طويلة الأمد لدى أغلب الاقتصادات المتقدمة. وعليه فقد سجل معدل البطالة بالدول المتقدمة تراجعاً طفيفاً إلى 7.9 في المائة في عام 2011 مقابل 8.3 في المائة في عام 2010، وبالرغم من انخفاض معدل البطالة إلا أنه مازال أعلى من مستواه المسجل قبل الأزمة المالية العالمية و الذي لم يتعد 5.4 في المائة في عام 2007، الملحق (3/1).

أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فإن انتعاش التوظيف كان أكثر قوة عما هو عليه في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدلات البطالة بدأت بالتراجع متقاربة من معدلاتها قبل الأزمة، حيث بلغت 4.1 في المائة و13.3 في المائة و7.4 في المائة و10 في المائة على التوالي للدول النامية الآسيوية ودول وسط وشرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفريقيا⁽¹¹⁾. وهي معدلات أقل مما كانت عليه في عام 2007، إلا أن تلك المعدلات تشير

(11) United Nation, World Economic Situation and Prospects 2012, p 151-155.

إلى أن الدول النامية مازالت تواجه تحدياً رئيسياً يتمثل في أن معدلات البطالة مازالت مرتفعة، بالإضافة إلى معاناة هذه الدول من ارتفاع نسب معدلات العمالة الموظفة التي تحصل على أجور متدنية والتي تعيش أوضاعاً وظيفية حرجية.

أسعار الفائدة⁽¹²⁾

شهد عام 2011 مواصلة العديد من المصارف المركزية حول العالم اتباع سياسات نقدية توسعية من خلال خفض نسب الفوائد الرسمية، بالإضافة إلى استمرار العديد منها في تنفيذ سياسة التيسير الكمي وضخ السيولة بهدف تحفيز الانتماء والنمو الاقتصادي. ففي الولايات المتحدة ظلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل على ما هي عليه في عام 2010 عند مستوى 0.3 في المائة في عام 2011. بينما في اليابان انخفض سعر الفائدة قصير الأجل من 0.4 في المائة في عام 2010 إلى 0.3 في المائة في عام 2011. أما في منطقة اليورو، فقد أدت أزمة الديون السيادية في بعض دول المنطقة، إلى شح السيولة بين المصارف والذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة القصيرة الأجل من 0.8 في المائة في عام 2010 إلى 1.4 في المائة في عام 2011. ولمواجهة هذه الأزمة اتجه البنك المركزي الأوروبي قبل نهاية عام 2011 نحو تبني عدد من السياسات والإجراءات لتمكين دول المنطقة من تجاوز التداعيات المترتبة عن أزمة الديون السيادية والحيلولة دون وقوع ركود اقتصادي في منطقة اليورو. أما في المملكة المتحدة، فلم يتعافى بعد القطاع المصرفي من الأزمة المالية العالمية، حيث استمرت البنوك في دعم قواعدها المالية وكان لذلك أثر في استمرار شح السيولة بين المصارف والذي ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل من 0.7 في المائة في عام 2010 إلى 0.8 في المائة في عام 2011. وفي كندا أدى استمرار تعافي اقتصادها إلى تبني سياسة نقدية حذره والتي أدت بدورها إلى رفع سعر الفائدة قصير الأجل بين المصارف من 0.8 في المائة في عام 2010 إلى 1.2 في المائة في عام 2011، الملحق (4/1).

أما أسعار الفائدة طويلة الأجل مقاسة بأسعار السندات الحكومية طويلة الأجل، فقد تباين اتجاهها في الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي انخفضت الأسعار في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا من 3.2 في المائة، 3.6 في المائة، 3.2 في المائة عام 2010 إلى 3.0 في المائة، 3.4 في المائة، 3.0 في المائة في عام 2011، شهدت أسعار الفائدة ثباتاً في اليابان عند معدل 1.2 في المائة، وارتفاعاً في منطقة اليورو من 3.1 في المائة في عام 2010 إلى 3.4 في المائة في عام 2011.

التجارة والمدفوعات

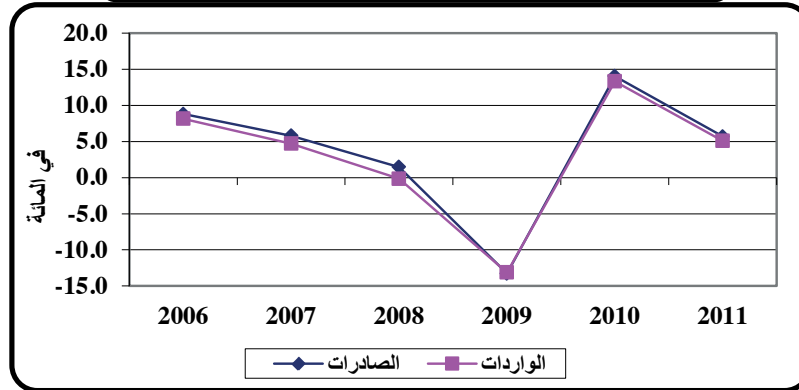
يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية، حيث كان لظروف تراجع معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة أثراً سلبياً على التجارة الدولية نظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة للاتحاد الأوروبي في هيكل التجارة الدولية، ومن ثم فإن تداعيات السياسات التقشفية المتبعة كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي ومن ثم على التجارة العالمية.

(12) يقصد بأسعار الفائدة قصيرة الأجل، متوسط أسعار الفائدة (اللايور) لثلاثة أشهر بالنسبة لليورو، ستة أشهر بالنسبة للدولار الأمريكي واليان الياباني.

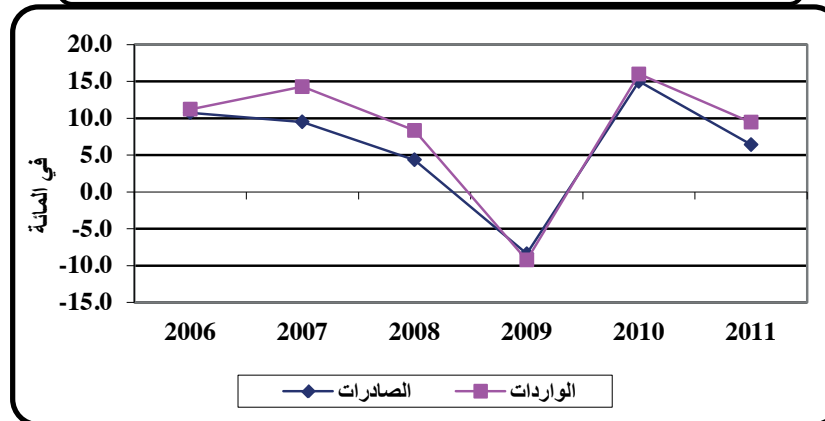
فمع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية انتعشت التجارة الدولية بشكل كبير عام 2010، إلا أن أزمة الديون الأوروبية ألقت بظلالها على التجارة الدولية في السلع والخدمات، حيث انخفض معدل نمو حجم التجارة العالمية ليبلغ 6.3 في المائة في عام 2011 مقابل 14.3 في المائة في عام 2010، أي أن معدل نمو حجم التجارة الدولية لعام 2011 كان أقل من نصف معدل نموها في عام 2010.

وعلى مستوى الدول المتقدمة فقد تراجع معدل نمو حجم صادراتها ليصل إلى 5.7 في المائة في عام 2011 مقابل 14.0 في المائة في العام السابق، كما انخفض معدل نمو حجم وارداتها ليبلغ 5.1 في المائة في عام 2011 مقابل 13.3 في المائة في عام 2010. ونظراً لأن أسواق الدول المتقدمة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي هي الاتجاه الرئيسي لصادرات الدول النامية، فقد انخفض معدل نمو حجم صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ 6.4 في المائة عام 2011 مقابل 15.0 في المائة عام 2010. وقد ساهم في تحقيق هذا النمو المتواضع لصادرات الدول النامية انخفاض أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى والتي تمثل جزءاً كبيراً من صادرات الدول النامية. وحقق حجم وارداتها معدل زيادة بلغ نحو 9.4 في المائة في عام 2011 مقابل 16.0 في المائة في عام 2010، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة
2011-2006



الشكل (4) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة
2011-2006



المصدر: الملحق (5/1).

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد استمر تدهور شروط التبادل بالنسبة للدول المتقدمة، فبعد أن بلغت معدلات التغير -1.1 في عام 2010 فقد وصلت إلى -1.5 في المائة في عام 2011. ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط والذي يعتبر السلعة الرئيسية التي تستوردها الدول المتقدمة مقارنة بأسعار السلع المصنعة والتي تشكل السلع الرئيسية في صادرات الدول المتقدمة. وفي المقابل حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى مزيداً من التحسن في شروط التبادل التجاري في عام 2011 حيث ارتفعت معدلات التغير في شروط التبادل من 1.8 في المائة في عام 2010 إلى 4.3 في المائة في عام 2011.

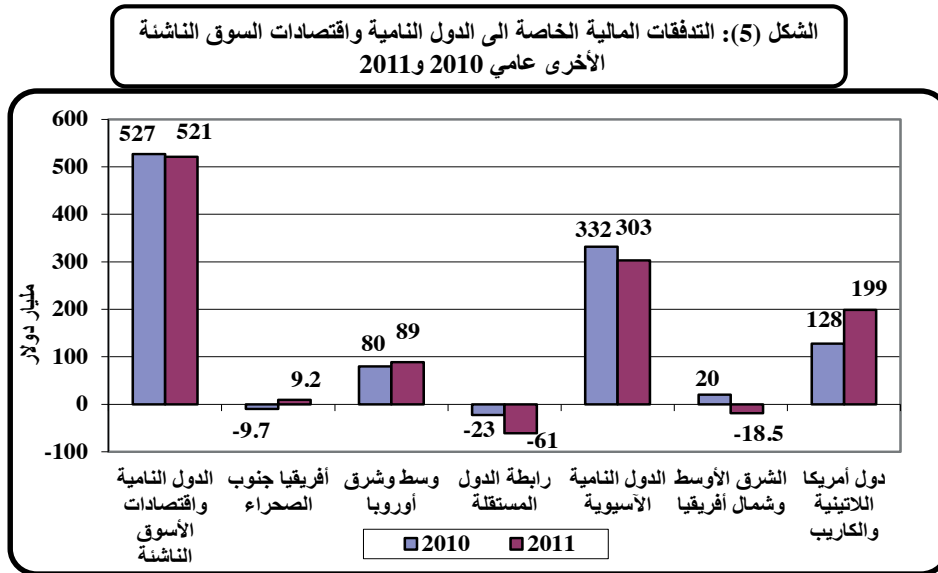
وبالنسبة لموازين المدفوعات، فقد ارتفع العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 85.4 مليار دولار في عام 2010 إلى 102.8 مليار دولار في عام 2011. وقد ساهم في ارتفاع هذا العجز رغم الثبات النسبي له في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، انخفاض فائض ميزان المدفوعات لليابان بفعل انخفاض صادراتها في ظل أحداث الزلزال في عام 2011، وكذا ارتفاع قيمة وارداتها خاصة من الطاقة، حيث انخفض الفائض الذي حققه من 195.9 مليار دولار عام 2010 إلى 120.2 مليار دولار في عام 2011، أي بنسبة انخفاض بلغت 24.8 في المائة. وفي منطقة اليورو ارتفع الفائض من 37.5 مليار دولار في عام 2010 إلى 41.0 مليار دولار في عام 2011 محققاً نسبة ارتفاع 9.3 في المائة. أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري من 152.2 مليار دولار إلى 209.5 مليار دولار، أي بنسبة زيادة بلغت 37.6 في المائة، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ساهم ارتفاع أسعار صادراتها من النفط في تحسن فائض الحساب الجاري لها، حيث ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 400.6 مليار دولار في عام 2010 إلى 476.3 مليار دولار في عام 2011، محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 18.9 في المائة، إلا أن الفائض مازال دون مستواه في عام 2008. وقد ساهم في ارتفاع الفائض لدى المجموعة التحسن الكبير في فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ارتفع فائض الحساب الجاري لها من 186.2 مليار دولار في عام 2010 إلى 366.0 مليار دولار في عام 2011، بنسبة ارتفاع بلغت 96.6 في المائة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الأهمية النسبية لصادرات النفط ومشتقاته في هيكل صادرات هذه المجموعة. وفي رابطة الدول المستقلة ارتفع فائض الحساب الجاري من 72.4 مليار دولار في عام 2010 إلى 112.5 مليار دولار في عام 2011.

التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

أدت مخاطر أزمة الديون السيادية الأوروبية وتزايد أزمة السيولة في الأسواق البينية للمصارف الأوروبية إلى زيادة التوجه نحو تفادي المخاطر وأدت إلى تزايد التقلبات في تدفقات رأس المال الخاص، كما تأثرت مساعدات التنمية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى نتيجة للسياسات التقشفية المتبعة ومشاكل الديون السيادية لدى العديد من الدول المتقدمة. وأصبحت مدفوعات المساعدات الإنمائية مثلها مثل التدفقات الخاصة متمشية مع اتجاه الدورة الاقتصادية. لذا

فبعد الانتعاشة التي شهدتها صافي التدفقات المالية الخاصة بالدول النامية في عام 2010 مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية توقع البعض استمرار هذه التدفقات المالية في التزايد لتعود على الأقل لمستوياتها المسجلة في عام 2007، إلا أن أزمة الديون السيادية قد أدت إلى ثبات نسبي في تلك التدفقات، حيث تشير البيانات إلى انخفاض صافي التدفقات المالية الخاصة بالدول النامية إلى حوالي 521 مليار دولار عام 2011 مقابل 527 مليار دولار عام 2010، بانخفاض بلغت نسبته 1.1 في المائة. في المقابل شهدت دول وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعاً في صافي التدفقات المالية الخاصة، في حين سجلت كل من الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً في صافي التدفقات المالية الخاصة إليها، الملحق (7/1) والشكل (5).



المصدر : الملحق (7/1).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها، فقد بلغت 6945.7 مليار دولار في عام 2011 مقابل 6306.3 مليار دولار في عام 2010، بزيادة بلغت 10.1 في المائة عن العام السابق. ويعد هذا انعكاساً لعدة عوامل أهمها زيادة فائض الموازين الجارية بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال العام. وبالرغم من أن الارتفاع في الاحتياطيات شمل جميع مجموعات الدول النامية، إلا أن الزيادة في حجم الاحتياطيات الخارجية للدول النامية يرجع بصفة أساسية لارتفاع احتياطيات الصين بنسبة 11.7 في المائة لتبلغ نحو 3202.8 مليار دولار في عام 2011، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ارتفاع بلغت 9.6 في المائة لتبلغ نحو 1114.7 مليار دولار في عام 2011، في حين شهدت احتياطيات الهند انخفاضاً محدوداً في عام 2011 بنسبة 1.4 في المائة الملحق (8/1).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى عام 2011، وهذا أمر متوقع في ظل انخفاض الطلب الخارجي على منتجاتها وانخفاض أسعار السلع الأولية من ناحية، وانخفاض حجم التدفقات المالية لتلك الدول في ظل ما تعانيه الاقتصادات المتقدمة من مشاكل الديون من ناحية أخرى. فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 9.9 في المائة ليبلغ 5982.5 مليار دولار في نهاية عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي في عام 2011 لدول وسط وشرق أوروبا بنسبة 5.5 في المائة والدول النامية الآسيوية بنسبة 15.9 في المائة، ولدول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 18.4 في المائة، ولدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بنسبه 2.4 في المائة، ولدول إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8.2 في المائة الملحق (9/1).

و فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 28.6 في المائة من الإجمالي ودول أمريكا اللاتينية و الكاريبي على نحو 20.6 في المائة و دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 20.2 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 13.4 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فقد بلغت نسبة إجمالي مديونيتها نحو 12.7 في المائة من الإجمالي.

وفما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين بالنسبة للصادرات من السلع والخدمات، فقد بلغت نحو 23.2 في المائة في عام 2011 مقارنة بنحو 23.3 في المائة في عام 2010. وتشكل دول وسط وشرق أوروبا أعلى مستوى لهذا المعدل حيث بلغ 51.4 في المائة، تليها دول نصف الكرة الغربي بنسبة 30.0 في المائة بينما بلغت النسبة في رابطة الدول المستقلة نحو 26.9 في المائة. فمشاكل المديونية لتلك الدول تشير إلى قصور الترتيبات القائمة في التعامل معها ، لذا فهناك حاجة ماسة لوضع ترتيبات وآليات لتناول المديونية السيادية التي تسمح لتلك الدول بإعادة هيكلة مديونياتها بصورة شاملة في الوقت المناسب. في المقابل يعتبر هذا المعدل في مستوى مقبول بالنسبة لباقي المجموعات، حيث تبلغ نسبته في الدول النامية الآسيوية نحو 20.9 في المائة، ولدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا نحو 13.6 في المائة وإفريقيا جنوب الصحراء نحو 10.5 في المائة.

أسعار الصرف

إن التراكم المتواصل لأوضاع الديون الخارجية الكبيرة لدى دول العجز (التي تعاني من عجز في موازينها الخارجية) يعد جزءاً من موضوع أكبر يتعلق بتزايد حالة عدم الاستقرار في أسواق صرف العملات. لذا فقد اتسمت أسعار صرف العملات الرئيسية بحالة من التقلبات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهذا ما حدا بقمة العشرين أن تعطي اهتماماً كبيراً لموضوع استقرار أسعار الصرف وتجنب دخول الدول الأطراف فيما يعرف بحرب العملات. وفي ضوء تراكم

المديونية الخارجية للولايات المتحدة، كان من المتوقع أن ينخفض سعر الدولار أمام العملات الرئيسية في عام 2011، إلا أن مشاكل الديون السيادية لأوروبا، والزلازل الذي تعرضت له اليابان، ومشكلة التضخم التي فشل المصرف المركزي البريطاني في مواجهتها كان لها تأثيراً معاكساً على سعر صرف عملات تلك الدول أمام الدولار، ومن ثم اختلاف الأثر النهائي من عملة لأخرى. فالبيانات تشير إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الجنية الإسترليني بنسبة 3.8 في المائة، وانخفاضه أمام اليورو بنسبة 3.1 في المائة، وفي الوقت الذي تراجع فيه مقابل الين الياباني بنسبة 9.6 في المائة في عام 2011، الملحق (10/1).

أسواق الأسهم والسندات الدولية

تعد الأسواق المالية أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية، ومن ثم فقد ألقت أزمة الديون الأوروبية السيادية بظلالها على أسواق الأسهم الأوروبية، فبعد أن شهدت تلك الأسواق تحسناً في عام 2010 بعد تعرضها لخسائر إثر الأزمة المالية العالمية خلال عامي 2008 و2009 عادت لتحقيق خسائر مرة أخرى في عام 2011، فقد سجلت المؤشرات الأوروبية خسائر هي الأسوأ منذ الأزمة المالية العالمية قبل ثلاث سنوات، بسبب القلق من أزمة الديون السيادية وتأثيرها السلبي على اقتصاد منطقة اليورو بل والعالم أجمع. ففي ألمانيا انخفض مؤشر "داكس" بنسبة 14.7 في المائة خلال عام 2011، كما انخفض مؤشر "كاك 40" الفرنسي بنسبة 17 في المائة، وسجل مؤشر "فوتسي 100" في المملكة المتحدة انخفاضاً أيضاً بنسبة 5.6 في المائة. وتراجع مؤشر كل من بورصة هونج كونج بنسبة 20 في المائة، وبورصة طوكيو "NIKKEI" بنسبة 17.3 في المائة. أما في الولايات المتحدة فقد ارتفع مؤشر "داو جونز" بنحو 5.5 في المائة في نهاية عام 2011.

التطورات في أسواق النفط العالمية

تميز عام 2011 بتسجيل سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار والإمدادات والطلب على الرغم من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، حيث شهد عام 2011 ارتفاعاً في معدلات أسعار النفط العالمية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك عتبة 100 دولار/برميل ليصل إلى 107.5 دولار/برميل، بالمقارنة مع 77.4 دولار/برميل في عام 2010، أي بزيادة 30.1 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 38.9 في المائة. وتميز النصف الأول من العام بدرجة عالية نسبياً من التقلبات السعرية بالمقارنة مع العام السابق لتتراوح المعدلات الشهرية لسلة أوبك ما بين 92.8 دولار/برميل و118.1 دولار/برميل. لكن الأسعار عادت واستقرت نسبياً خلال النصف الثاني من عام 2011 متراوحاً ما بين 106.3 دولار/برميل و111.6 دولار/برميل خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن هناك عدة عوامل ساهمت في ارتفاع الأسعار إلا أن أهم تلك العوامل يتمثل في التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية. هذا بالإضافة إلى احتدام بعض التطورات الجيوسياسية التي أثارت مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط الى زيادة الانتاج العالمي، ووصل معدل الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية إلى 87.5 مليون برميل/يوم خلال في عام 2011، بزيادة قدرها 1 مليون برميل/يوم. وبلغ إنتاج دول أوبك 35 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة قدرها 2.3 في المائة عن العام السابق.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات الدول العربية⁽¹³⁾

تأثر الوضع الاقتصادي العربي في عام 2011 بمتغيرات عديدة، والتي يمكن تقسيمها إلى متغيرات داخلية وخارجية، حيث تحتوي كل منهما على معطيات اقتصادية ومالية وسياسية مختلفة، كما أن تأثيرها لم يكن في اتجاه واحد، ومن ثم فما شهدته الاقتصادات العربية من تطورات خلال هذا العام هو حصاد تفاعل تلك المتغيرات مع بعضها البعض، وأهم تلك المتغيرات هي:

- أزمة الديون في منطقة اليورو وما نجم عنها من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة، وهذه التدابير أثرت بالطبع على اقتصادات الدول العربية في عام 2011 من خلال انخفاض الطلب على صادراتها. فالاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية يستوعب نحو 12.7 في المائة من الصادرات العربية كما أن 25.4 في المائة من الواردات العربية تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن أي تباطؤ أو انكماش باقتصاد الاتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على اقتصادات الدول العربية.
- التحولات السياسية في بعض الدول العربية، والتي أثرت سلباً على اقتصادات المنطقة في عام 2011، ومن المتوقع أن تستمر تلك التأثيرات على المدى القصير إلى المتوسط، لكنها قد تحقق آثاراً إيجابية على المدى الطويل. فدول المنطقة تمر بمرحلة انتقالية من الصعب تحديد مداها، لكن خلال تلك المرحلة يتوقع أن تكون معدلات النمو أقل إن لم تكن سالبة في قطاعات اقتصادية مهمة كالسياحة والتجارة والتمويل والعقارات والاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي. في المقابل، اهتمت بعض دول المنطقة وخاصة الدول النفطية بزيادة معدلات الإنفاق العام بهدف تعزيز مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفظ النمو الاقتصادي.
- ارتفاع أسعار النفط خلال العام، فالنفط يشكل نحو 70 في المائة من الصادرات العربية، ومن ثم فارتفاع أسعاره يؤثر إيجابياً على بعض دول المنطقة باعتبار أن عائدات النفط هي المكون الأساسي لنواتجها المحلية وصادراتها وموازناتها، وكذلك بالنسبة للدول غير النفطية، فبالرغم من أن النفط لا يمثل أهمية كبيرة في صادراتها إلا أن التطورات في المجموعة الأولى سواء إيجاباً أو سلباً سينعكس على المجموعة الثانية بسبب أهمية تحويلات العاملين من تلك الدول إلى ذويهم، وكذلك انعكاس نمو المجموعة الأولى على السياحة الإقليمية وتحسن التجارة البينية، وزيادة التدفقات الرأسمالية من الدول النفطية إلى بقية دول المنطقة. من ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً على الدول المستوردة نتيجة لارتفاع فاتورة وارداتها.

⁽¹³⁾ تتناول باقي فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل أكثر تفصيلاً.

لذا فقد أخذ نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مساراً مشابهاً لمعدل نمو الناتج المحلي العالمي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية كمجموعة في عام 2011 ليلبلغ نحو 3.3 في المائة مقابل 4.9 في المائة في عام 2010.

ومع ارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فقد شهدت الدول العربية هي الأخرى ارتفاعاً في معدل التضخم ليلبلغ 6.1 في المائة في عام 2011 مقابل نحو 4.4 في المائة في عام 2010. وهذا يرجع للعوامل سابقة الذكر، بالإضافة الى زيادة الإنفاق الحكومي خاصة في بعض الدول النفطية لتعزيز النمو. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط زاد من الضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة الصافية له. وقد انعكس انخفاض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية علي أسعار الفائدة في الدول العربية، حيث لجأ عدد من البنوك المركزية في الدول العربية التي تتبنى نظام أسعار الصرف المثبتة مقابل الدولار إلى خفض أسعار الفائدة بما يتراوح بين 0.25 نقطة و 0.75 نقطة لتتماشى مع الخفض المسجل في أسعار الفائدة الأمريكية.

من جهة أخرى، ساهم ارتفاع أسعار النفط في نمو التجارة الخارجية للدول العربية، فقد ارتفعت التجارة الخارجية للدول العربية لتبلغ نحو 1.9 تريليون دولار في عام 2011 مقابل 1.6 تريليون دولار في عام 2010 محققة بذلك زيادة بنسبة 21.5 في المائة، وهذه الزيادة تعكس ارتفاع قيم الصادرات والواردات على حد سواء. أما عن فائض الميزان التجاري فقد ارتفع في الدول العربية ليلبلغ نحو 512.3 مليار دولار في عام 2011 مقابل 319.3 مليار دولار في عام 2010 وبنسبة زيادة 60.4 في المائة، وهو ما يفوق مستوى الفائض المحقق في عام 2008. وقد انعكست تلك التغيرات على حجم الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، حيث ارتفعت بنسبة 10.5 في المائة لتبلغ نحو 1.1 مليار دولار في عام 2011، وبالرغم من ذلك فقد بقيت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لواردها السلعية عند نحو 20 شهراً في عام 2011.

أما عن إجمالي الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة فقد بلغ 176.6 مليار دولار في عام 2011 مقابل 172.9 دولار في عام 2010 بنسبة ارتفاع بلغت 2.2 في المائة، وهذا يرجع إلى زيادة اعتماد دول عربية على الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات التطورات السياسية فيها، بالإضافة إلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.

انعكس الانخفاض في مؤشرات غالبية الأسواق المالية للدول المتقدمة والناشئة سلباً على مؤشرات أسواق المال العربية خلال عام 2011، حيث تراجعت القيمة السوقية الإجمالية لجميع البورصات العربية، وكان الانخفاض في الأسواق العربية أكبر حدة من الانخفاض في الأسواق الدولية و ذلك نتيجة لتأثرها بالتحويلات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية.

وقد انعكست التغيرات في سعر الدولار على أسعار صرف العملات العربية ، فبالنسبة للعملات العربية ذات أسعار الصرف المثبتة مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2011 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال العام. وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو المستقل)، فقد تحسنت قيمة هذه العملات مقابل الدولار.